بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

العـــــدد 78
حزيران 2026

نافـذة الإسكـان الاقتصاديـة

نشرة تحليلية دورية تصدر عن دائرة التخطيط
الاستراتيجـي والأبحـاث/ قطاع المالية

المحتويات

أرباح بنك الإسكان للربع الأول 2026	3
أخبار بنك الإسكان	4
أداء القطاع المصرفي	8
أداء الاقتصاد الأردني	12
أداء الاقتصاد العالمي	17
مستجدات أنظمة الدفع الإلكتروني في الأردن	18

بنك الإسكان يحقق أرباحاً صافية بمبلغ 42.4 مليون دينار في الربع الأول من عام 2026

أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن نتائجها المالية للثلاثة أشهر الأولى من عام 2026، حيث حققت المجموعة أرباحاً صافية بعد الضريبة بلغت 42.4 مليون دينار بنمو بلغت نسبته 6% مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق.

وأكد رئيس مجلس الإدارة، عبد الإله الخطيب، في تعليقه على هذه النتائج، أنها تثبت قوة المركز المالي للبنك واستدامة أدائه القوي على الرغم من التحديات الإقليمية والعالمية، وتعكس حصافة البنك في إدارة السيولة وتوجيه الموارد لتحقيق أفضل عائد للمساهمين. وأكد أن البنك يمضي بخطًى ثابتة نحو تحقيق استراتيجيته الهادفة إلى تعزيز الربحية المستدامة ودعم الاقتصاد الوطني وتمكين قطاعات الأعمال.

ومن جهته، أوضح الرئيس التنفيذي للبنك، عمار الصفدي، أن الأداء القوي خلال الفترة يعكس نجاح البنك في تنفيذ خططه التطويرية وتوسيع قاعدة عملائه وتميزه بطرح حلول مالية مبتكرة ومبادرات نوعية، مما يرسخ مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رائدة في السوق المصرفي.

وأضاف الصفدي أن مجموعة البنك تتبع نهجاً متوازناً في إدارة المخاطر يهدف إلى تحقيق أرباح مستدامة مع المحافظة على جودة الموجودات ومتانة المركز المالي. وأضاف أن البنك يحرص على الموازنة بين النمو والربحية من خلال سياسات مدروسة تضمن إدارة فاعلة للمخاطر وتعزز كفاءة الأداء، مؤكداً أن هذا النهج يشكل جزءاً أساسياً من استراتيجية البنك لتحقيق نتائج قوية ومستدامة على المدى الطويل.

واستعرض الصفدي أبرز المؤشرات المالية التي حققها البنك خلال الفترة موضحاً نمو صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 10.3% لتصل إلى 4.9 مليار دينار، ونمو إجمالي الدخل بنسبة 3.5% خلال الفترة ليصل إلى 117.0 مليون دينار، مؤكداً أن هذا الأداء المتميز يعكس كفاءة مختلف القطاعات التشغيلية في المجموعة.

وأشار الصفدي إلى متانة القاعدة الرأسمالية للبنك، حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.5 مليار دينار وبلغت نسبة كفاية رأس المال 18.3% وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

وأكد الصفدي التزام البنك بالمحافظة على تقديم أفضل الحلول المصرفية المبتكرة والخدمات المتميزة في بيئة تشغيلية تتسم بالمرونة والتطور لتقديم أفضل الخدمات المصرفية والحلول المتكاملة للعملاء.

اخبار بنك الاسكان

التعاون مع ماستر كارد عبر تطبيق إسكان موبايل

يتيح هذا التعاون تعزيز حلول الحوالات عبر تطبيق إسكان موبايل من خلال إطلاق خدمة Mastercard Move

منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية Iskan Business للشركات

منصة رقمية متكاملة لإدارة النقد والسيولة وإجراء كافة المعاملات المصرفية والتعاملات المالية بكفاءة وبأقل وقت وجهد عبر الهواتف الذكية والإنترنت

إطلاق منصة الخدمات المصرفية المفتوحة

حيث توفر للشركات الناشئة وقطاع التكنولوجيا المالية Fintech بيئة آمنة، واجهات برمجية متطورة لربط الحسابات، مشاركة البيانات بخصوصية وإدارة المدفوعات بسهولة.

إصدار سندات تمويل أزرق

في مبادرة هي الأولى من نوعها في المملكة، يستعد بنك الإسكان لإصدار أول سندات تمويل أزرق بقيمة إجمالية تصل إلى 200 مليون دولار أمريكي.

جوائز حسابات التوفير

أطلق البنك حملة "جوائز الإسكان بكل مكان" في جميع المحافظات والفروع على مدار العام.

جوائز حسابات توفير "مستقبلي"

مخصصة للأطفال والشباب تحت سن 18 عاماً، تهدف إلى غرس ثقافة الادخار وتعزيز الوعي المالي لديهم منذ الصغر.

بنك الإسكان يتعاون مع ماستركارد لتعزيز حلول الحوالات عبر تطبيق إسكان موبايل

أعلن بنك الإسكان عن تعاونه مع ماستركارد لتعزيز حلول الحوالات عبر تطبيق إسكان موبايل، وذلك في إطار جهود البنك المستمرة لتقديم خدمات مالية رقمية مبتكرة تلبي احتياجات عملائه داخل الأردن وخارجه، وسيتيح هذا التعاون لبنك الإسكان تطوير الخدمات المقدمة لعملائه على تطبيق إسكان موبايل من خلال إطلاق خدمة Mastercard Move.

وتأتي هذه الخطوة ضمن استراتيجية البنك للتوسع في التحول الرقمي وفي تقديم المزيد من الحلول المبتكرة وفق أعلى المعايير العالمية؛ من أجل تلبية احتياجات العملاء المصرفية المتجددة، في أي وقت، سواء كانوا داخل المملكة أم خارجها، باعتبارهم محور اهتمامه وتركيزه. للمزيد اضغط هنا.

بنك الإسكان يطلق منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية Iskan Business للشركات

أطلق بنك الإسكان منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية Iskan Business لعملاء الشركات على اختلاف أحجامها، والتي تعتبر منصة رقمية متكاملة لإدارة النقد والسيولة وإجراء كافة المعاملات المصرفية والتعاملات المالية بكفاءة وبأقل وقت وجهد عبر الهواتف الذكية والإنترنت.

وتعد المنصة امتداداً لخدمات البنك الإلكترونية؛ حيث تجمع مزايا إسكان أونلاين وإسكان موبايل - شركات، لتوفير تجربة موحدة أكثر سلاسة. وقد جاء تطوير المنصة في إطار استراتيجية البنك لتعزيز التحول الرقمي، ومواكبة التطورات في السوق المحلية والعالمية، مع التركيز على تلبية احتياجات وتطلعات الشركات وتقديم حلول مصرفية سهلة ومرنة في أي وقت ومن أي مكان. للمزيد اضغط هنا.

بنك الإسكان يطلق منصة الخدمات المصرفية المفتوحة لشركات التكنولوجيا المالية ومقدمي الخدمات والحلول المالية والرقمية

أطلق بنك الإسكان منصته المتطورة للخدمات المصرفية والتمويل المفتوحة (Open Banking & Finance)، ليوفر بذلك بيئة رقمية متكاملة تسمح بالربط الآمن مع شركات التكنولوجيا المالية ومقدمي الخدمات والحلول المالية والرقمية، وتأتي هذه الخطوة لتعزيز الشمول المالي في المملكة ودعم النظام البيئي للخدمات الرقمية، بما يتماشى مع التوجهات العالمية وأحدث المعايير التقنية في القطاع المصرف، للمزيد اضغط هنا.

بنك الإسكان يصدد إصدار أول سندات تمويل أزرق في المملكة تصل إلى 200 مليون دولار

في مبادرة هي الأولى من نوعها على مستوى المملكة، يستعد بنك الإسكان لإطلاق أول سندات تمويل أزرق (Blue Bonds) بقيمة إجمالية تصل إلى 200 مليون دولار أمريكي، ويأتي الإصدار ضمن الاتفاق المبدئي مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، حيث ستكون الشريحة الأولى بواقع 100 مليون دولار، لتشكل ركيزة أساسية في تمويل المشاريع المستدامة المخصصة للموارد المائية، للمزيد اضغط هنا.

بنك الإسكان يطلق حملة جوائز حسابات التوفير لعام 2026 "جوائز الإسكان بكل مكان"

أعلن بنك الإسكان عن إطلاق حملته السنوية لجوائز حسابات التوفير لعام 2026، والتي صُمّمت لتمنح جوائز نقدية أكثر في كل المحافظات والفروع على مدار العام، وذلك ضمن فئات السحب الأسبوعية والشهرية والربعية ونصف السنوية، بالإضافة إلى جوائز نهاية العام في إطار التزام البنك بتقديم تجربة ادخارية متكاملة تشجع العملاء على الادخار المنتظم، للمزيد اضغط هنا.

بنك الاسكان يطلق حملة جوائز 2026 لحسابات توفير "مستقبلي"

أعلن بنك الإسكان عن إطلاق حملة جوائز لعام 2026 لحسابات توفير "مستقبلي" المخصصة للفئة العمرية الناشئة تحت 18 عاماً، متضمنة جوائز نقدية متنوعة يقدمها البنك على مدار العام، في خطوة يواصل من خلالها دوره في تشجيع الادخار المنتظم منذ سن مبكرة، للمزيد اضغط هنا.

أداء القطاع المصرفي الأردني

يتمتع القطاع المصرفي الأردني بنسب سيولة مرتفعة وصلت إلى ما يقارب من 148.4% وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية الدولية، كما يتسلح القطاع بالأدوات الكافية لمواجهة صدمات مخاطر الائتمان والمتمثلة في ارتفاع نسب كفاية رأس المال والتي تصل إلى 17.8%، في حين انخفضت نسبة الديون غير العاملة في نهاية عام 2025 إلى 5.5% مقارنة مع 5.6% في عام 2024.

وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدها القطاع المصرفي الأردني لعام 2025:

أرباح البنوك المدرجة في بورصة عمان لعام 2025

وفقاً للبيانات المنشورة على موقع البنك المركزي الأردني، فقد حققت البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمّان على مستوى فروع الأردن، أرباحاً بعد الضريبة عن عام 2025 بقيمة 683 مليون دينار بانخفاض بلغت نسبته ما يقارب 1% عن عام 2024 والبالغة آنذاك 689 مليون دينار.

ومن بين البنوك الأردنية المدرجة، حقّقت 6 بنوك أداءً مالياً إيجابياً في أرباحها السنوية لعام 2025، أما البنوك التي شهدت تراجعاً في الأرباح، فقد كان بنك المؤسسة العربية المصرفية الأكثر تأثراً، حيث تراجعت أرباحه بنسبة 64%، يليه بنك القاهرة عمان، حيث تراجعت أرباحه بنسبة 58%.

أما خلال الربع الأول من العام الجاري فقد أظهرت نتائج البنوك الأردنية لعام 2026 تبايناً في أدائها رغم استقرار الأرباح لمجموع هذه البنوك، في مؤشر يعكس تحولات داخلية في هيكل الربحية ومصادر الدخل. وتمكنت من تحقيق هذه النتائج بالرغم من التعقيدات الجيوسياسية وحالة عدم الاستقرار التي تخيم على المنطقة، مستندة إلى سياسات حصيفة في إدارة المخاطر، وقاعدة رأسمالية متينة، مكّنتها من تحويل التحديات المحيطة بها إلى فرص لتعزيز الاستقرار المالي ودعم عجلة الاقتصاد الوطني.

البنك	الربع الأول 2025	الترتيب	الربع الأول 2026	الترتيب
مجموعة البنك العربي (ARAB)	192.121	1	195.564	1
بنك الإسكان (HBTF)	40.008	4	42.392	2
كابيتال بنك (Capital)	50.031	2	38.359	3
بنك الاتحاد (Etihad)	13.304	7	36.864	4
البنك الأردني الكويتي (KB)	43.086	3	25.049	5
البنك الإسلامي الأردني (IB)	16.312	5	17.976	6
بنك صفوة الإسلامي (Safwa)	4.541	12	8.193	7
بنك الأردن (BOJ)	13.549	6	7.313	8
البنك الاستثماري (Invest)	7.516	8	6.272	9
بنك الاستثمار العربي (AJIB)	4.958	11	5.148	10
البنك الأهلي (Ahli)	6.014	10	4.469	11
بنك القاهرة عمان (CAB)	7.366	9	3.084	12
البنك التجاري الأردني (CB)	0.55	14	2.054	13
المؤسسة العربية المصرفية (ABC)	3.1	13	1.11	14
الإجمالي	402.456	-	393.847	-

التطورات النقدية

بلغ عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) في نهاية عام 2025 حوالي 47.8 مليار دينار مقابل 45.3 مليار دينار في عام 2024، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 2,5 مليار دينار أي ما نسبته 5% عن نهاية عام 2024، فيما ارتفع النقد المتداول في نهاية عام 2025 بنسبة 5.4% عن نهاية عام 2024 ليصل إلى 6.410 مليار دينار.

ونتيجة لهذه التطورات فقد شكل (النقد المتداول/عرض النقد M2) في نهاية عام 2025 ما نسبته 13.4 %، وتعكس هذه النسبة مدى توسع النشاط النقدي والمصرفي في الاقتصاد الأردني.

السياسة النقدية

ساهمت السياسات الاقتصادية المتوازنة، وفي مقدمتها السياسة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي الأردني، في كبح الضغوط التضخمية التي واجهت المملكة، حيث بلغ معدل التضخم 1.77% عن عام 2025 مقابل 1.6% في عام 2024، في الوقت الذي تشير فيه تقديرات البنك المركزي إلى أنّ الاقتصاد الوطني قد حقق معدل نمو يبلغ 2.8% لعام 2025، مرتفعاً بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن مستواه الفعلي المسجل في العام 2024، كما ارتفع الطلب على الدينار، والذي يعكسه استمرار التراجع في معدل (الدولرة) ليصل إلى 17.6% في نهاية عام 2025، مقابل 18.4% في نهاية عام 2024، الأمر الذي يعكس تنامي الثقة بالدينار الأردني كوعاء ادخاري وتراجع الميل للاحتفاظ بالعملات الأجنبية.

وقام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة بواقع 75 نقطة أساس على ثلاث مراحل، حيث يظهر الجدول التالي أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما هو في نهاية عام 2025:

عرض النقد (مليار دينار)

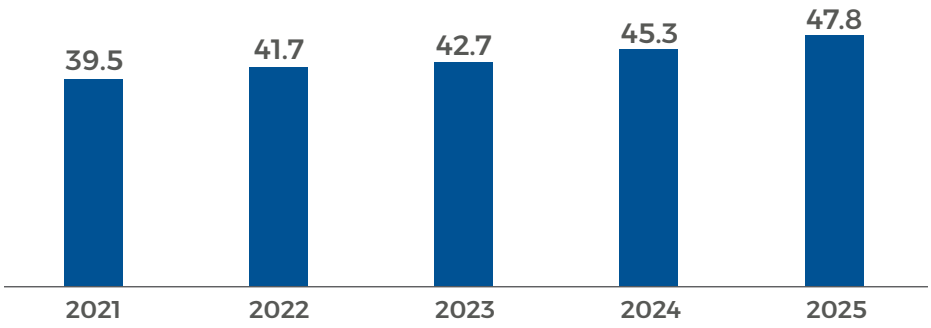

سعر الفائدة الرئيسي	%5.75
سعر إعادة الخصم	%6.75
سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة الواحدة	%6.5
سعر نافذة الإيداع لليلة الواحدة	%5.5

تطور أداء البنود المصرفية الرئيسية

أظهرت مؤشرات القطاع المصرفي الأردني في نهاية عام 2025 قوة وصلابة القطاع المصرفي الأردني، وقدرته على التعامل مع مختلف الظروف والتحديات بكفاءة واقتدار، وفيما يلي قراءة ملخصة للنتائج التي حققها القطاع المصرفي الأردني:

الموجودات المصرفية

- ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2025 بمبلغ 4.3 مليار دينار وبما نسبته6.1% عن نهاية عام 2024، ليصل إلى حوالي 74.1 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الموجودات المحلية للبنوك المرخصة في نهاية عام 2025 بمبلغ 2.5 مليار دينار وبما نسبته 4% عن نهاية عام 2024 ليصل إلى حوالي 65.6 مليار دينار.
- انخفض إجمالي الموجودات المحلية للبنوك المرخصة (كنسبة من إجمالي الموجودات) من 90.3% في نهاية عام 2024 إلى 89% في نهاية عام 2025.

ودائع العملاء

- ارتفع حجم الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2025 إلى حوالي 50 مليار دينار، أي بنمو نسبته 7% عن رصيد نهاية عام 2024، والتي بلغت آنذاك 46.7 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الودائع المحلية في نهاية عام 2025 بمبلغ 2.6 مليار دينار وبما نسبته 7% عن نهاية عام 2024، لتصل إلى حوالي 39.3 مليار دينار.
- انخفض إجمالي الودائع بالعملة بشكل طفيف كنسبة من إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة من 78.6% في نهاية عام 2024 إلى 78.5% في نهاية عام 2025.

التسهيلات الائتمانية

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2025 بمبلغ 1.3 مليار دينار وبما نسبته 4% عن نهاية عام 2024، ليصل إلى حوالي 35.7 مليار دينار.
- انخفض إجمالي التسهيلات الائتمانية (كنسبة من إجمالي الموجودات المصرفية) من 49.8% في نهاية عام 2024 إلى 48.7% في نهاية عام 2025.
- انخفض إجمالي التسهيلات الائتمانية (كنسبة من إجمالي ودائع العملاء) من 74.5% في نهاية عام 2024 إلى 72.1% في نهاية عام 2025.

اجمالي موجودات البنوك

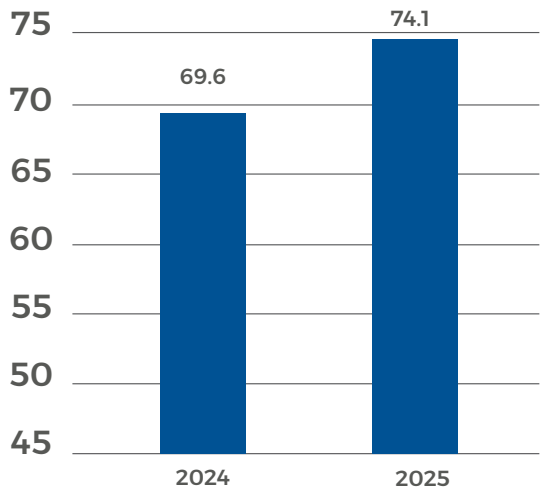

الودائع لدى البنوك المرخصة

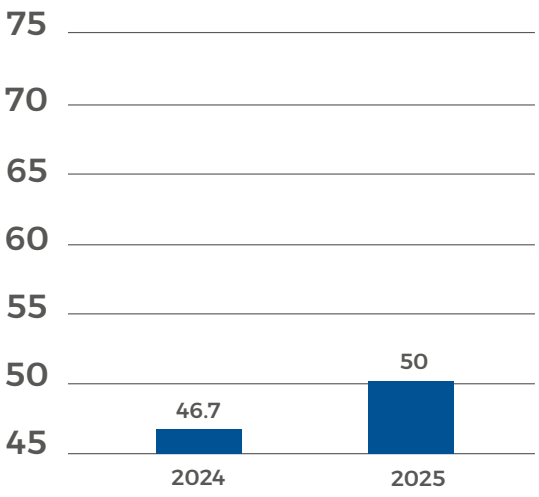

إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك

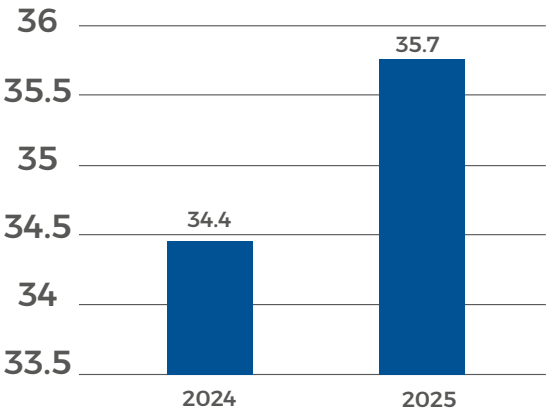

مصادر البيانات: • بورصة عمان. • البنك المركزي الأردني.

أداء الاقتصاد الأردني

رغم حالة عدم اليقين التي تفرضها النزاعات الإقليمية، أظهر الأداء الاقتصادي للأردن في عام 2025 مرونة في النمو، متجاوزاً عقبات جيوسياسية معقدة. بالرغم من استمرار الحرب في قطاع غزة واتساع رقعتها لتشمل إيران وتوسع تداعياتها يضع الاقتصاد الأردني أمام ضغوط متزايدة، لا سيما في الحسابات الخارجية وعائدات السياحة، وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن آفاق النمو المستقبلي لهذا العام تعتم على نجاح برامج التحديث الاقتصادي في مواجهة العوامل الخارجية، مثل تذبذب أسعار الفائدة وتكاليف المواد الأساسية، التي لا تزال تشكل تحدياً رئيساً لمعدلات التضخم والنمو المستدام.

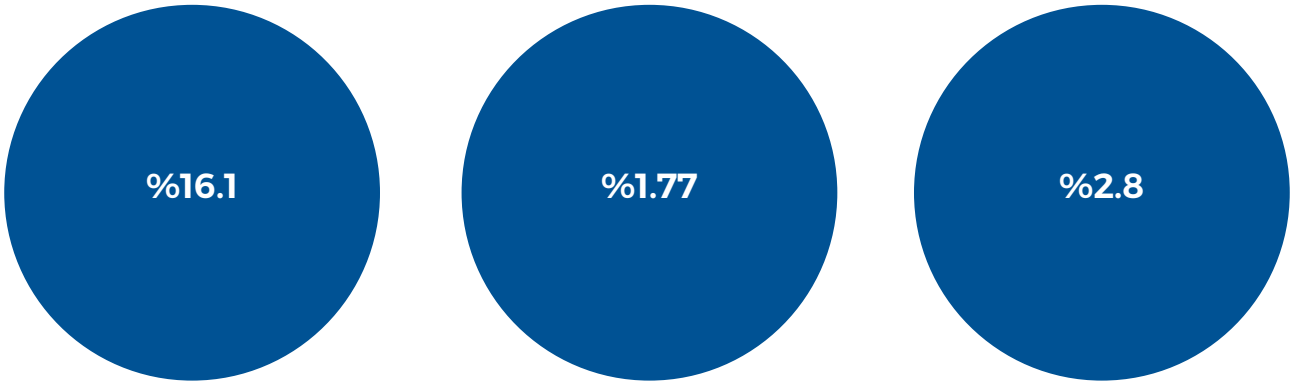

النمو الاقتصادي

يتوقع أن يحقق الاقتصاد الأردني نمواً نسبته 2.9% لعام 2026، كما أشارت الحكومة في خطاب الموازنة العامة للعام 2026، وبحسب البيانات المنشورة في دائرة الإحصاءات العامة، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي للعام 2025 نمواً بلغت نسبته 2.8% مقابل 2.5% تم تسجيلها للعام 2024، ومن الجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق نمواً في الربع الرابع من عام 2025 نسبته 3% مقارنة مع 2.6% في الربع الرابع من عام 2024 وقد تحقق هذا النمو مدعوماً بمساهمة قوية من مختلف القطاعات.

فبالرغم من التحديات الإقليمية والعالمية وآثار الحرب على قطاع غزة والمواجهة الإيرانية الإسرائيلية خلال العام المنصرم، إلّا أنّ الاقتصاد الوطني استمر في تسجيل نموّ ربعي متزايد منذ الربع الثالث من العام 2024، حيث تعتبر القطاعات الزراعية والصناعية من أبرز القطاعات الإنتاجية التي دفعت بعجلة النمو الاقتصادي.

توقعات المؤسسات العالمية للاقتصاد الأردني

توقعات المؤسسات العالمية للاقتصاد الأردني لنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2026

المؤسسة	نسبة النمو المتوقع
البنك الدولي	%2.8
وكالة موديز	%3
صندوق النقد العربي	% 3
صندوق النقد الدولي	%2.7

نسبة النمو المتوقع لعام 2026 (%)

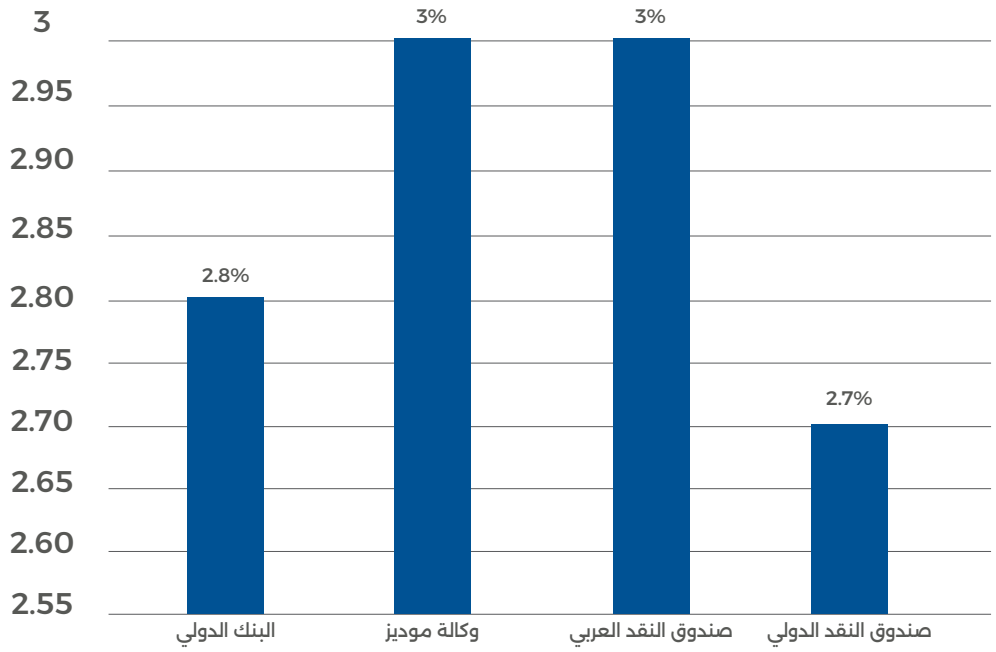

معدل التضخم

شهد عام 2025 ارتفاع بمعدل التضخم ليسجل معدلاً نسبته 1.77% مقارنة بعام 2024، وارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام 2025 ليصل إلى ما مقداره 112.67 مقابل 110.71 للفترة ذاتها من عام 2024، حيث ساهم ارتفاع قيمة الأمتعة الشخصية، بالإضافة إلى الشاي والبن والكاكاو والتبغ والسجائر، بشكل رئيسي في ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لعام 2025.

فيما بلغ الرقم القياسي التراكمي لأسعار المستهلك للثلاثة أشهر الأولى من هذا العام 113.87 مقابل 112.34 لنفس الفترة من عام 2025 مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1.36%.

معدل البطالة

بلغ معدل البطالة الكلي (للأردنيين وغير الأردنيين) للربع الرابع من عام 2025 ما نسبته 16.1% بانخفاض مقداره 0.8 نقطة مئوية عن الربع الرابع لعام 2024، حيث بلغ آنذاك 16.9%، وبانخفاض مقداره 0.1 نقطة مئوية عن الربع الثالث لعام 2025، حيث بلغ معدل البطالة الكلي (للأردنيين وغير الأردنيين) عند الذكور 13.8% بانخفاض مقداره 1.4 نقطة مئوية مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2024، بينما بلغ معدل البطالة بين الأردنيين من الذكور والإناث 21.2% خلال الربع الرابع من عام 2025 بانخفاض مقداره 0.1 نقطة مئوية مقارنة بالربع الرابع من عام 2024.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة خلال عام 2025 عجزاً مالياً بعد المنح الخارجية بلغ مقداره 2,256.3 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 2,098.5 مليون دينار خلال عام 2024، ليسجل العجز بذلك ارتفاعاً نسبته 7.5%. أما على صعيد تحليل البيانات التفصيلية للمالية العامة فكانت كما يلي:

- ارتفع إجمالي الإيرادات العامة خلال عام 2025 بما نسبته 5.9% مقارنة بعام 2024، ليبلغ إجمالي الإيرادات العامة حوالي 9,996.3 مليار دينار، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 577.8 مليون دينار، في حين انخفضت المنح الخارجية بمقدار 20.6 مليون دينار.
- ارتفاع النفقات العامة خلال عام 2025 بما نسبته 6.2% مقارنة بعام 2024، ليبلغ حجم الإنفاق الكلي حوالي 12,252.6 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 4.7% وبمبلغ 484.2 مليون دينار وارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 19.7% وبمبلغ 230.8 مليون دينار.
- انخفضت نسبة تغطية الإيرادات الكلية إلى النفقات الكلية خلال عام 2025 بمقدار 0.6 نقطة مئوية مقارنة بعام 2024 لتبلغ 81.5%، ويشير انخفاض نسبة تغطية الإيرادات الكلية إلى النفقات الكلية إلى اتساع فجوة تغطية الإيرادات للنفقات، وكما هو موضح في الجدول التالي:

البيان / السنة	2024	2025
إجمالي الإيرادات والمساعدات (مليون دينار)	9,475	9,996
نسبة التغير	%5.5	
إجمالي النفقات (مليون دينار)	11,537	12,253
نسبة التغير	%6	
العجز المالي بعد المنح (مليون دينار)	(2,062)	(2,257)
نسبة التغير	%9	

المديونية

واصلت مديونية المملكة ارتفاعها ليصل رصيد إجمالي الدين العام حتى نهاية عام 2025 (بعد استثناء مديونية صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) إلى ما قيمته 36.237 مليار دينار أو ما نسبته 82.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2025، وذلك مقابل 34.178 مليار دينار في نهاية عام 2024 أو ما نسبته 82.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، وفيما يلي التفاصيل التي شهدتها المديونية:

- ارتفع رصيد إجمالي الدين الداخلي في نهاية عام 2025 بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 931.4 مليون دينار ليبلغ 15.774 مليار دينار، أي ما نسبته 36% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025.
- ارتفع رصيد إجمالي الدين الخارجي في نهاية عام 2025 عن رصيد نهاية عام 2024 بمقدار 1.149 مليار دينار، ليصل إلى 20.971 مليار دينار، أي ما نسبته 47.9% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025.

القطاع الخارجي

سجل عجز الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2025 ارتفاعاً نسبته 4.8% مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2024 ليبلغ 9.945 مليار دينار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة:

- ارتفاع الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره) خلال عام 2025 بنسبة 10.1% عن عام 2024 لتبلغ 10.582 مليار دينار.
- زيادة المستوردات الكلية خلال عام 2025 بنسبة 7.5% عن الفترة المماثلة من عام 2024 لتبلغ 20.527 مليار دينار.

ونتيجة لذلك؛ بلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات 51.5% خلال عام 2025، في حين بلغت النسبة 49% لعام 2024.

ميزان المدفوعات

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) خلال عام 2025 عجزاً مقداره 2,471.2 مليون دينار (أي ما نسبته 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع عجز مقداره2,239.5 مليون دينار (أي ما نسبته 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة المقابلة من عام 2024.

ويتأثر مستوى عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات بعدد من البنود البارزة المكونة لهذا الميزان والتي تنعكس بشكل أو بآخر على ارتفاع او انخفاض مستوياته، ومن هذه البنود مقدار عجز الميزان التجاري، والدخل السياحي الذي يندرج تحت حساب الخدمات، وحوالات المغتربين التي تندرج تحت بند التحويلات الجارية، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي. وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها تلك البنود وفقاً لبيانات البنك المركزي الأردني:

بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة حوالي 1.436 مليار دينار خلال عام 2025 مقارنة مع حوالي 1.148 مليار دينار خلال عام 2024 أي بارتفاع بلغت نسبته 25%.

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط/2026 حوالي 28.172 مليار دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.9 شهراً، علماً أن المعيار العالمي هو 3 أشهر بالحد الأدنى.
- ارتفعت تحويلات الأردنيين في الخارج لعام 2025 بنسبة 4.5%، لتصل إلى 3.171 مليار دينار مقارنة مع عام 2024.
- ارتفع الدخل السياحي لعام 2025 بنسبة 7.6% مقارنة مع عام 2024 ليبلغ ما قيمته 5,523 مليون دينار، على الرغم من التراجع الطفيف خلال شهري حزيران وتموز نتيجة التوترات الجيوسياسية آنذاك.

مصادر البيانات: • دائرة الإحصاءات العامة. • وزارة المالية. • البنك المركزي الأردني.

أداء الاقتصاد العالمي

تجاوز الاقتصاد العالمي مخاطر الركود التي كانت تحيط به نتيجة لتحسن أداء الاقتصاديات الرئيسية الكبرى وتراجع معدلات التضخم العالمية في النصف الثاني من العام الماضي، إلا أن استمرار التداعيات الناجمة عن عوامل معاكسة عالمية وإقليمية إضافة إلى المخاطر الجيوسياسية، قد تلقي بظلالها على الزخم الاقتصادي العالمي للعام 2024، وسط مخاوف كبيرة من تنامي المخاطر التالية:

- تفاقم أزمة الديون السيادية، وتشديد شروط الائتمان.
- استمرار مسار أسعار الفائدة على نحو مرتفع لفترة زمنية أطول.
- تباطؤ حركة التجارة العالمية وارتفاع أجور الشحن نتيجة تغير طرق الملاحة البحرية.
- اتساع حدة الصراع في منطقة الشرق الأوسط، واستمرار الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا.

فمع استمرار هذه التداعيات، يخيم على آفاق الاقتصاد العالمي قدر كبير من عدم اليقين، والذي انعكس على تباين توقعات المؤسسات العالمية المختصة للاقتصاد العالمي.

أبرز تقديرات المؤسسات الدولية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي

- **صندوق النقد الدولي:** أظهرت أحدث بيانات صندوق النقد الدولي الصادرة في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" لشهر نيسان 2026، ملامح تعافٍ تدريجي للنشاط الاقتصادي الدولي خلال العامين الحالي والمقبل، وجاءت أبرز تقديرات الصندوق للنمو على النحو التالي: خلال عام 2026 يُتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 2.9%، أما في عام 2027 فيُتوقع أن يرتفع مؤشر النمو تدريجياً ليصل إلى 3.5%.
- **البنك الدولي:** توقع البنك الدولي في تقريره "الآفاق الاقتصادية العالمية - كانون ثاني 2026" أن يسجل النمو العالمي تباطؤاً طفيفاً، بحيث يسجل نمو بنسبة 2.6% لعام 2026 وعلى أن يسجل ارتفاعاً بسيطاً في عام 2027 ليسجل نمواً نسبته 2.7%.
- **الأمم المتحدة:** توقع تقرير الأمم المتحدة "الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه لعام 2026 - كانون ثاني 2026" أن يحقق النمو الاقتصادي العالمي 2.7% عام 2026، حيث أوضح التقرير أن المرونة غير المتوقعة في مواجهة الزيادات الحادة في الرسوم الجمركية الأمريكية، مدعومة بقوة الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض معدلات التضخم، ساهمت في استمرار النمو، ليبقى ما دون معدل النمو قبل جائحة كوفيد19- البالغ 3.0%، كما حذر التقرير من أنه لا تزال هناك نقاط ضعف هيكلية، فالاستثمار الضعيف والمساحة المالية المحدودة يضغطان على النشاط الاقتصادي، مما يثير احتمال أن يستقر الاقتصاد العالمي على مسار نمو أبطأ بشكل دائم مقارنة بفترة ما قبل الجائحة.

مستجدات أنظمة الدفع الإلكتروني في الأردن

تتسارع وتيرة التحول الرقمي في منظومة الدفع بالأردن، مدفوعة بجهود مستمرة من البنك المركزي ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. ويتجسد هذا التطور بوضوح في ثلاثة مسارات رئيسية: النمو المتزايد للمحافظ الإلكترونية، الاعتماد الواسع على منصة "إي فواتيركم"، والانتشار الكثيف لأجهزة نقاط البيع (POS).

ولا يقتصر هذا التحول على تنوع القنوات الرقمية فحسب، بل يظهر أثره جلياً في القفزة النوعية لحجم وقيمة المعاملات المالية المنفذة يومياً، مما يعكس تنامي ثقة المجتمع الأردني بحلول الدفع اللاتلامسي، ويسهم مباشرة في تعزيز الشمول المالي ودعم نمو الاقتصاد الرقمي المستدام في المملكة.

حيث يتكامل هذا التوجه المحلي مع الاتجاه العالمي المتسارع نحو المعاملات غير النقدية؛ إذ يمضي الأردن بخطًى ثابتة لترسيخ هذه المنظومة لما تحمله من عوائد ملموسة تدعم نمو الاقتصاد الرقمي المستدام في المملكة. ورغم التحديات القائمة، تتضافر جهود كافة المؤسسات الشريكة والجهات المعنية لتذليل العقبات وتعبيد الطريق، بما يضمن تسريع الانتقال نحو بناء اقتصاد وطني ذكي، أكثر تطوراً وكفاءة.

شهدت آليات المدفوعات الرقمية في الأردن قفزة نوعية تعكس تراجعاً ملموساً في استخدام النقد التقليدي في المعاملات اليومية، حيث تتعدد قنوات الدفع لتشمل التحويلات المصرفية عبر التطبيقات البنكية والمحافظ الإلكترونية، وفي سياق ضبط المنظومة المالية وضمان سلامتها، قامت الحكومة بأتمتة سداد الفواتير، والرسوم الرسمية، والمشتريات، تمهيداً للوصول إلى تحوّل كامل نحو بيئة مالية رقمية آمنة.

أبرز التطورات التي شهدها قطاع الدفع الإلكتروني في الأردن لعام 2025

شهد قطاع الدفع الإلكتروني في المملكة عدداً من التطورات الإيجابية خلال عام 2025 في سبيل التحول إلى بيئة دفع إلكترونية، وفيما يلي أبرز تلك المستجدات والتطورات:

- توسعت المصارف والمؤسسات المالية في تفعيل حلول الدفع عن بعد، والتي شملت بطاقات الصراف الآلي، والأساور والملصقات (Smart Stickers) الذكية، وغيرها من أدوات الدفع اللاتلامسي.
- اعتماد تقنية رمز الاستجابة السريعة (QR Code)، حيث واكبت المنشآت والمحال التجارية هذا التحول بإدراج تقنية الـQR Code كخيار أساسي لإتمام العمليات وسداد المدفوعات، مما أتاح للمستهلكين تجربة دفع فورية، آمنة وغاية في السهولة.
- التوسع في المصادقة البيومترية (الحيوية) كونه أتيح للمستهلكين توثيق هوياتهم والموافقة على العمليات المالية عبر السمات الحيوية، مثل بصمة الإصبع أو مسح قزحية العين؛ وبمعزل عن تدخل أي أطراف ثالثة، حيث تضمن هذه التقنية أعلى مستويات الأمن السيبراني ضد تسريب البيانات، وتوفر تجربة دفع بالغة السلاسة والراحة.
- تنامي المدفوعات عبر الهواتف الذكية: برز الاعتماد على الهواتف الذكية كأحدث خيارات الدفع الرقمي وأسرعها نمواً في الأردن مؤخراً، مدفوعاً بمرونتها العالية ومستويات أمانها المتقدمة؛ حيث لا تتطلب العملية سوى ربط بطاقة الدفع بتطبيقات الهاتف الذكي لإتمام المعاملات فورياً.

- دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث ارتكزت عملية تطوير منظومة الدفع الرقمي على توظيف حلول الذكاء الاصطناعي كعنصر أساسي، مما يضمن استمرارية تحديث وتطوير آليات السداد، إلى جانب رفع كفاءة التصدي لعمليات الاحتيال وتعزيز مستويات الأمن السيبراني.

أبرز الإحصائيات التي سجلتها أنظمة الدفع الإلكترونية في الأردن لعام 2025

أظهر التقرير السنوي لأنظمة الدفع الفورية الرقمية لعام 2025، الصادر عن الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك)، تحقيق الأنظمة الثلاثة الرئيسية في المملكة (إي فواتيركم، جوموبي، وكليك) قفزات قياسية غير مسبوقة؛ وتجسد هذا النمو الاستثنائي في الارتفاع الكبير لأحجام المعاملات المالية المنفذة وقيمها الإجمالية، وفقاً للمؤشرات التالية:

- بلغت قيمة الحركات المنفذة من خلال أنظمة الدفع الفورية الثلاثة المستخدمة في الأردن لعام 2025 حوالي42.3 مليار، مقارنة مع 30.52 مليار دينار لعام 2024، أي بارتفاع نسبته 39%.
- بلغ إجمالي عدد الحركات المنفذة من خلال أنظمة الدفع الفورية الثلاثة المستخدمة في الأردن لعام 2025 ما مجموعه 345.39 مليون حركة، مقارنة مع 206.81 مليون حركة لعام 2024، أي بارتفاع نسبته 67%.

قيم الحركات المنفذة وأعدادها الإجمالية من خلال أنظمة الدفع الفورية الثلاثة لعام 2025

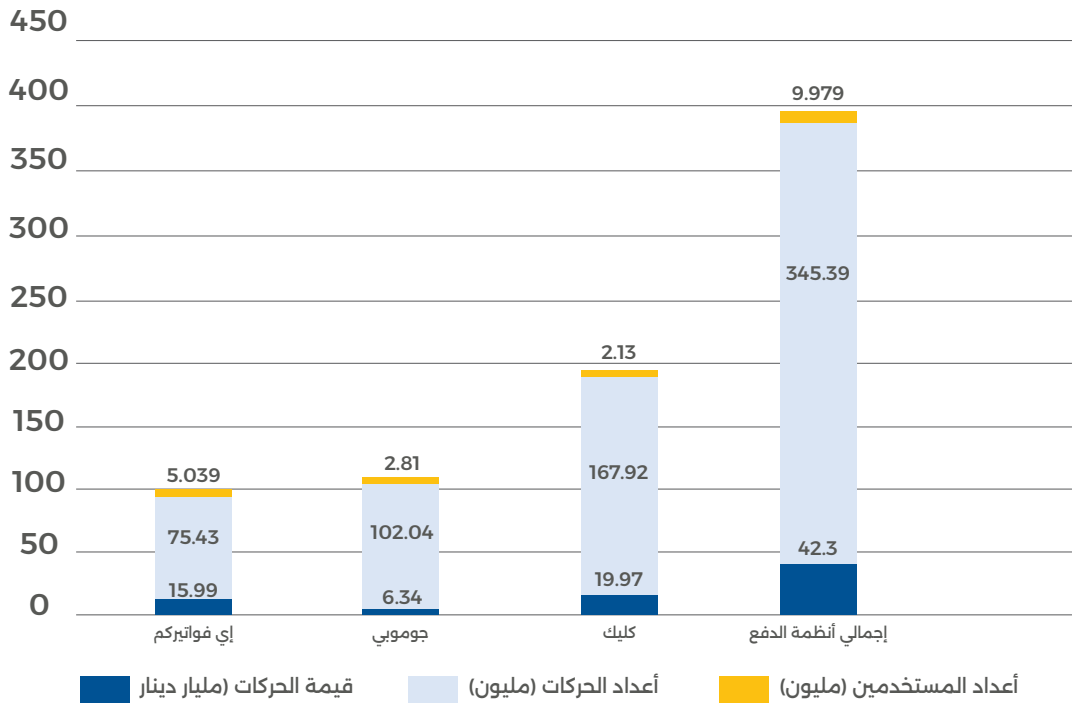

قيم الحركات المنفذة وأعدادها الإجمالية من خلال أنظمة الدفع الفورية الثلاثة لعام 2025 :				
	إي فواتيركم	جوموبي	كليك	إجمالي أنظمة الدفع
قيمة الحركات (مليار دينار)	15.99	6.34	19.97	42.3
أعداد الحركات (مليون)	75.43	102.04	167.92	345.39
أعداد المستخدمين (مليون)	5.039	2.81	2.13	9.979

أما من حيث نوع الخدمات المطلوبة من خلال أنظمة الدفع، فقد كشف التقرير عن أن خدمة (تحويل الأموال) قد سيطرت على الحصة الأكبر من قيم وحركات الدفع عبر نظامي (جوموبي) و(كليك)، فيما كانت (الخدمات الحكومية) هي الأكثر استحواذاً بالنسبة لقيمة المدفوعات عبر (إي فواتيركم)، فيما كانت خدمات (الاتصالات) هي الأكثر استحواذاً بالنسبة لعدد الحركات عبر نظام (إي فواتيركم).

بالمحصلة ساهم التحول الرقمي في تغيير طريقة تقديم الخدمات المالية، سواء من حيث الدفع محلياً وعالمياً

مصادر البيانات: • البنك المركزي الأردني. • الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك).

06-5200400
www.hbtf.com
Housing Bank